روسيا تعلن إقامة منطقة عدم تصعيد جديدة في حمص السورية

أمريكا: عواقب وخيمة إذا سيطرت «النصرة» على إدلب

عناصر من جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة

مجموعة من الباصات التي لتحمل المسلحين وعائلاتهم تصل إلى فليطا السورية

■ «تحرير الشام» تتسلل إلى مواقع النظام شمالي حلب وتقتل العشرات

■ الجيش الحر يسيطر على منطقة في البادية السورية

■ وصول حافلات تحمل مسلحين ونازحين سوريين من جرود عرسال إلى الأراضي السورية

عواصم – «وكالات»: قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية إيغور كوناشينكوف لقناة روسيا 24 التلفزيونية الحكومية أمس الخميس، إن الوزارة والمعارضة السورية اتفقتا على إقامة منطقة «عدم تصعيد» جديدة شمالي مدينة حمص.

وقال كوناشينكوف إن وقف إطلاق النار في المنطقة سيسري اعتباراً من منتصف نهار أمس في الساعة 12:00 بالتوقيت المحلي، وأضاف أن منطقة عدم التصعيد الجديدة تضم 84 تجمعا سكنيا ويقطنها أكثر من 147 ألف شخص.

وذكر أن الهدنة لا تشمل مسلحي تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين. وأشار إلى أن المعارضة المعتدلة تعهدت في سياق الاتفاقات التي تم التوصل إليها بطرد جميع الفصائل المرتبطة بهذين التنظيمين من مناطق سيطرتها في المحافظة، وكذلك بإعادة فتح جزء من طريق حمص حماة.

وأعلن المتحدث أن الشرطة العسكرية الروسية ستقيم اعتبارا من يوم غد الجمعة معبرين و3 نقاط رصد على طول خط التماس في المنطقة، مؤكداً أن وحدات الشرطة العسكرية الروسية ستتولى مهمة الفصل بين الطرفين المتصارعين ومتابعة تطبيق نظام وقف العمليات القتالية، فضلاً عن ضمان إيصال المساعدات الإنسانية وإجلاء المرضى والمصابين دون أي عوائق.

من ناحية أخرى حذرت الولايات المتحدة من عواقب وخيمة إذا سيطر إرهابيون مرتبطون بجماعة لها صلة بجناح تنظيم القاعدة في سوريا سابقاً على محافظة إدلب، وقالت: «إن هذا سيجعل من الصعب إثناء روسيا عن استئناف القصف الذي توقف أخيراً».

وفي رسالة نشرت على الإنترنت في وقت متأخر الأربعاء، قال أكبر مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية عن السياسة في سوريا مايكل رانتي «إن الهجوم الأخير الذي شنته هيئة تحرير الشام، وتصدرته جبهة النصرة سابقاً والتي كانت فرع تنظيم القاعدة في سوريا، عزز سيطرتها على المحافظة ويعرض مستقبل شمال سوريا لخطر كبير».

وقال رانتي الذي وقف وراء محادثات سرية مع موسكو جرت في عمان في شأن وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في يوليو «شهد شمال سوريا واحدة من أكبر مآسيه». وكانت هذه أول الجهود الأمريكية الروسية من هذا النوع في عهد إدارة ترامب لإنهاء الحرب الأهلية السورية.

وأضاف رانتي: «في حالة هيمنة جبهة النصرة على إدلب سيكون من الصعب على الولايات المتحدة إقناع الأطراف الدولية باتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة».

واجتاح مقاتلون معارضون معظمهم من المتطرفين محافظة إدلب عام 2015 فالحقوا سلسلة هزائم بالجيش السوري إلى أن تدخلت روسيا لتغير دفة الحرب لمصلحة الرئيس بشار الأسد.

من جانب اخر تسللت مجموعة من عناصر هيئة «تحرير الشام» من المعارضة السورية، ليلة الأربعاء، إلى مواقع النظام قرب حلب، وقتلت وأصابت العشرات من عناصر النظام السوري.

وقال أحد مقاتلي المعارضة بريف حلب، أن «إحدى مجموعات الاقتحام التابعة لهيئة تحرير الشام نفذت عملية نوعية ضد تجمعات قوات النظام والمليشيات الموالية له، داخل منطقة مزارع الملاح المشرفة على طريق الكاستيلو، خط إمداد قوات النظام نحو مدينة حلب»، وفقاً لما أوردته وكالة آرا نيوز الإخبارية، الأربعاء.

ونقلت وكالة «إباء» التابعة لهيئة تحرير الشام، الأربعاء، عن مسؤول عسكري في الهيئة، قوله، إن «مجموعة من قوات النخبة تمكنت ليلة الأمس من التسلل إلى نقاط رباط الجيش النصيري والوصول لخطوطه الخلفية في منطقة الملاح شمال حلب، لينفذوا عملية نوعية قتل فيها قرابة 20 عنصراً وأصيب 10 آخرين».

وأضافت أن «المجموعة أضرمت النيران في خيم عناصر النظام المجرم، واغتنمت عدداً من الأسلحة الخفيفة قبل أن ينحازوا بسلام، كما تمكنت قوات الإسناد من إعطاب عربة BMP بقذيفة هاون أثناء محاولتها مؤازرة النقاط التي تعرضت للهجوم».

وكانت فصائل إسلامية، نفذت عملية مشابهة الشهر الماضي في نفس الموقع كبدت خلالها النظام خسائر كبيرة، فيما لم يصدر عن النظام السوري أي تعليق حول هذه الأنباء.

من جهة أخرى سيطر الجيش السوري الحر، على منطقة «محروقة» في القلمون الشرقي بمنطقة البادية، بعد اشتباكات مع قوات نظام الأسد والمليشيات الموالية له، ضمن معركة «الأرض لنا» التي أعلن عنها في 31 مايو الماضي.

وقال جيش «أسود الشرقية» التابع للجيش الحر، إن «الكتائب بدأت الأمس باستهداف نقاط تمركز قوات الأسد والمليشيات الإيرانية بالصواريخ وقذائف المدفعية، ما أدى لتدمير خطوط الدفاع الأولى، وقتل أكثر من 11 عنصرا من قوات الأسد ومليشياته، بينهم ضابط»، وفقاً لما أورده الائتلاف السوري الأربعاء.

وأوضح الجيش في بيان له، أن «الكتائب المشاركة دمرت عدة آليات لقوات النظام واستولت على دبابة وعدد من مدافع الهاون وأسلحة أخرى»، مضيفاً أن «كتائب الثوار تعمل حاليا التقدم باتجاه منطقة «أم رمم» المجاورة لمنطقة «محروقة»، والتي تسيطر عليها قوات نظام الأسد».

وارتفع عدد قتلى قوات الأسد والمليشيات التابعة له لأكثر من 180 عنصرا خلال شهر من بداية معركة «الأرض لنا» التي أعلنت عنها كتائب الثوار بهدف طرد قوات الأسد والمليشيات الإيرانية من منطقة البادية والقلمون الشرقي.

وتسيطر فصائل الجيش الحر على مساحات واسعة من البادية السورية شرقي محافظة السويداء وفي منطقة القلمون بريف دمشق، والتي تحاول قوات النظام التقدم إليها بغطاء جوي روسي.

من جانب اخر استعاد الجيش السوري السيطرة على عدة بلدات وآبار نفطية من تنظيم داعش في جنوب محافظة الرقة بجنوب شرق الجلاء، بحسب وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا».

ونقلت الوكالة عن مصادر عسكرية، أن «الجيش السوري استعاد بلدات حويجة شنان والرحبي والصبخة والجبلي والرابية والذيابية والمسطاحة وشمرة وأسلام وآبار نفط الجرايح».

وأشارت أيضاً، إلى أن «القوات المسلحة استعادت السيطرة على منطقة بطول 30 كم على الضفة الجنوبية لنهر الفرات».

وذكرت المصادر، أن «العمليات من 14 من الشهر الماضي أسفرت عن مقتل أعداد كبيرة من إرهابيي داعش وإصابة المئات منهم وتدمير ذخيرة وأسلحة وسيارات».

ومن جهته، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن «القوات الحكومية السورية تواصل هجومها على مدينة السخنة في شرق محافظة حمص».

وأشار إلى أن «القوات الحكومية سيطرت على 20 في المئة من المدينة، آخر معاقل داعش في حمص، بعد خمسة أيام من الوصول لمحيطها».

من ناحية أخرى أفاد مصدر أمني أن قافلة تضم أكثر من مئة حافلة على متنهم آلاف اللاجئين السوريين والمقاتلين المرتبطين بالقاعدة وصلت مساء يوم الأربعاء إلى سوريا في إطار اتفاق وقف إطلاق النار.

وقال المصدر إن «الحافلات التي غادرت ضواحي بلدة عرسال اللبنانية في وقت سابق من يوم الأربعاء وصلت إلى قرية فليطا السورية (الواقعة تحت سيطرة القوات السورية)».

ويعتبر هذا الاتفاق جزءاً من صفقة بين جماعة فتح الشام، التابعة لتنظيم القاعدة، وحزب الله اللبناني.

يذكر أن الحافلات التي نقل مسلحي جبهة فتح الشام وعائلاتهم ونازحين سوريين انطلقت صباح الأربعاء من الأراضي اللبنانية في جرود عرسال باتجاه إدلب في سوريا.

وتنقل الحافلات نحو 7800 نازح بينهم عناصر من جبهة النصرة وعائلاتهم وفق طريق جرود عرسال اللبنانية – فليطا السورية – طريق حمص الدولي – حماه – ريف حلب وصولا إلى إدلب، وذلك بإشراف الأمن العام والجيش اللبناني والصليب الأحمر الدولي وهيئات دولية.

وكان المدير العام للأمن العام في لبنان اللواء عباس إبراهيم أعلن الليلة الماضية أن القوافل ستنقل نحو عشرة آلاف شخص بينهم 120 مسلحاً وأبو مالك التلي (وهو ما يعرف بأمير فتح الشام في القلمون السورية) معهم، وسيتم مقابل ذلك إطلاق سراح خمسة أسرى من حزب الله في مدينة حلب السورية بعد وصول القافلة إلى وجهتها.

وكانت قد انطلقت صباح الجمعة 21 يوليو عملية تطهير جرود عرسال شرق لبنان والقلمون السوري من المسلحين على يد حزب الله والجيش السوري.

وسيطر مقاتلو حزب الله بعد خمسة أيام على 90 في المئة من المساحة التي كان مسلحو جبهة النصرة يسيطرون عليها في جرود عرسال.

وتم الاتفاق على وقف لإطلاق النار بين الجانبين بإشراف المدير العام للأمن العام اللبناني على أن يتوجه عناصر النصرة وعوائلهم إلى مدينة إدلب السورية، مقابل إطلاق سراح مقاتلين من حزب الله كانوا أسرى لدى النصرة.

وتم الأحد الماضي تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، والتي تضمنت تبادل تسليم جثامين خمسة مقاتلين من حزب الله مقابل تسليم تسعة قتلى من عناصر النصرة.

وأنجزت منتصف ليل الثلاثاء/الأربعاء المرحلة الثانية من الاتفاق، حيث تم إطلاق سراح ثلاثة أسرى لحزب الله مقابل إطلاق ثلاثة موقوفين سوريين لم تصدر بحقهم أحكام من السجون اللبنانية.

وفي الوقت نفسه حذر مبعوث الولايات المتحدة إلى سوريا مايكل رانتي اليوم من أن يؤدي سيطرة جماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في شمال غرب سوريا إلى المزيد من الاعمال العسكرية في سوريا التي مزقتها الحرب.

كان رانتي يشير بذلك إلى هيئة تحرير الشام، وهي تحالف تقوده جبهة فتح الشام، أو جبهة النصرة سابقا.

مصر تساهم بإقرار قرار أممي لمنع حصول الإرهابيين على السلاح

القاهرة – «وكالات»: استهلت مصر رئاستها لمجلس الامن خلال أغسطس الجاري باستصدار قرار اعتمد المجلس بالإجماع حول منع حصول الإرهابيين على السلاح.

وأشار السفير عمرو أبو العطا مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك ورئيس مجلس الامن في بيانه عقب اعتماد المجلس بالإجماع للقرار، إلى كون القرار هو الأول من نوعه الذي يتناول بشكل مُفصل موضوع منع حصول الإرهابيين على السلاح.

وأضاف أبو العطا أن الخطر الكبير المترتب على حصول الإرهابيين على السلاح هو الذى جعل الرئاسة المصرية للجنة مكافحة الإرهاب حريصة على تنظيم إحاطة مفتوحة حول الموضوع في الامم المتحدة في مايو2017، وذلك بمشاركة جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة، وهى الإحاطة التي استندت البعثة المصرية الى خلاصاتها ونتائجها لإعداد النسخة الاولى من مشروع القرار الذى تم اعتماده بواسطة مجلس الامن، وذلك في اطار حرص مصر على أخذ اراء وتوصيات كافة الدول، بما في ذلك من غير أعضاء مجلس الأمن، في الاعتبار عند وضع سياسات مكافحة الإرهاب بواسطة المجلس.

وشدد أبو العطا على أن تسليح الإرهابيين والتنظيمات الارهابية هو أمر غاية في الخطورة، وجريمة لا تقل بشاعتها عن العمل الإرهابي نفسه، موضحا أن إمداد الارهابيين بالسلاح يعني بشكل مباشر امدادهم بالوسيلة التي يستخدمونها في ارتكاب جرائم القتل والتدمير والترويع، بما في ذلك ضد النساء والأطفال، وبالتالي فانه يتعين على المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، التصدي لذلك الأمر بمنتهى الجدية والحسم، ومحاسبة الضالعين في امداد الإرهابيين والتنظيمات الارهابية بالسلاح.

وأوضح أبو العطا أن القرار الذي تم اعتماده يتضمن أحكاما في غاية الأهمية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، حيث يؤكد القرار على الالتزام الواقع على كافة الدول بمنع إمداد الإرهابيين بالسلاح، ويشدد القرار في هذا الصدد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى أن المجلس سيتعامل مع حالات عدم تنفيذ قراراته، إضافة الى ذلك، يؤكد القرار على ضرورة منع وتجنب تهريب السلاح إلى الإرهابيين في مناطق النزاعات، وعلى أهمية تعزيز التعاون لمنع حصول الإرهابيين على السلاح من خلال الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويشدد القرار أيضا على أهمية التعاون الدولي القضائي وفي مجال إنفاذ القانون لمنع حصول الإرهابيين على السلاح، ويطالب القرار لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية التابعة لها، وكذا فريق الرصد والدعم التحليلي التابع للجنة عقوبات داعش والقاعدة – كل في مجال اختصاصاته–بإعطاء موضوع منع حصول الإرهابيين على السلاح الاهتمام والتركيز اللازمين.

وأكد أبو العطا على ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن خاصة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وضرورة وجود إجراء محاسبة من جانب مجلس الأمن للدول التي لا تمتثل لتلك القرارات، وأن تعمل كل دولة من الدول أعضاء مجلس الأمن على خلق الإرادة السياسية في إطار المجلس لمحاسبة الدول المارقة التي تتعمد انتهاك قرارات المجلس.

وأشار أبو العطا إلى أن مصر عانت بشكل مباشر وغير مباشر، ولا تزال، من دعم بعض الدول للإرهاب، وقيام تلك الدول بإمداد الارهاب بالمال والسلاح. وهو ما دفع مصر–والى جانب استمرار جهودها للتصدي للإرهاب– إلى طرح رؤية شاملة للتصدي للإرهاب بكافة أبعاده خلال كلمة الرئيس السيسي أمام قمة الرياض في مايو الماضي. وأكد أبو العطا في نهاية بيانه على أن مصر ستحافظ دوما على التزامها بأن تكون في طليعة جهود المجتمع الدولي لهزيمة الإرهاب، مع احترام القانون الدولي، وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

القاهرة تستضيف اجتماعات لوفدين من برقة ومصراتة لمعالجة الأزمة

الحكومة الليبية: بلدان اللاجئين غير متعاونة

جان من اجتماع الوفدين الليبيين في القاهرة

■ حفتر يأمر باستهداف القطع البحرية غير المصرح لها

عواصم – «وكالات»: استقبلت اللجنة المصرية المعنية بليبيا برئاسة الفريق محمود حجازي رئيس أركان حرب القوات المسلحة، على مدار ثلاثة أيام، وفدين ليبيين من برقة ومدينة مصراته. وتمت اللقاءات والمشاورات بشكل منفرد مع كل وفد على حدة، ثم بشكل مشترك مع ممثلين عن الوفدين دون شروط مسبقة.

وتناول النقاش سبل تحقيق المصالحة و الشواغل الموجودة لدي كل طرف وأساليب معالجتها، واتفق المشاركون على خارطة عمل تكون خطواتها الأولى هي عودة الوفدين لإطلاع قواعدهما الاجتماعية على مجريات المشاورات الحالية ومقترحات مع الأخذ بعين الاعتبار سبل معالجة الشواغل والمطالبات الحقيقية والجدية المطروحة من الجانبين وبما يضمن نجاح الخطوات التالية، وذلك وفق جدول زمني وآلية للقاءات القادمة بهدف الوصول لمصالحة حقيقة تعزز سبل العيش المشترك بين مكونات الشعب الليبي وتنهي حالة الاستقطاب وتعيد لليبيا لحمتها الاجتماعية.

وأبرزت المناقشات وجود توافق بين جميع الحاضرين على الثوابت الآتية، التاكيد على وحدة ليبيا وسيادتها وأمنها وسلامتها والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي الليبي والتأكيد على حرمة الدم الليبي وتعزيز المصالحة الوطنية

كما دعا الاجتماع إلى العمل على إعادة بناء الدولة الليبية ودعم مؤسساتها ولحمة شعبها ورفض وإدانة كافة إشكال التدخل الاجنبي في الشان الليبي ومكافحة كافة اشكال التطرف والإرهاب، والالتزام بإقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة مبنية على مبادىء التداول السلمي للسلطة والتوافق وقبول الآخر ورفض كافة أشكال التهميش والإقصاء لأي طرف من الأطراف الليبية.

وخلص الاجتماع إلى تهيئة المناخ المناسب للتهدئة عبر المنابر ووسائل الإعلام ووقف حملات التأجيج والفتنة، وصولا لمصالحة وطنية حقيقية، كما تناولت المشاورات عددا من الشواغل التي يتعين معالجتها لإنجاز المصالحة المنشودة أبرزها نبذ ومكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة وجماعات الجريمة المنظمة وكافة الميليشيات الخارجة على القانون وتثبيت سلطة الدولة وتسليم المطلوبين للعدالة في كل المدن الليبية وإدانة كافة صور وأشكال الإرهاب أينما وجد، والتاكيد في هذا السياق على دعم الجهود التي تمت لمكافحة الإرهاب بكافة المدن الليبية وبحث سبل إيجاد آلية للتعويض عن الاضرار التي لحقت جراء هذه الأعمال.

من ناحية أخرى قال رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية، فائز السراج، إن «حكومته تقدم، بحسب الإمكانيات المتاحة الدعم الإنساني، للاجئين المتواجدين على أراضيها إلى أن يتم إرجاعهم إلى بلدانهم، وأن كثيرا من هذه البلدان لا تتعاون بالشكل المطلوب، طالبا مساهمة منظمة الهجرة في حل هذه المعضلة».

جاء ذلك خلال لقاء السراج مع مدير عام المنظمة الدولية للهجرة ويليام سوينج، حسبما ذكر المكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في صفحته على موقع فيس بوك.

وتحدث السراج عن دور دول الجوار في جنوب ليبيا التي تأتي عبر حدودها أفواج المهاجرين، مؤكدا على ضرورة أن تكون هناك أسس واضحة للتعامل معها.

وأوضح السراج أن «ليبيا متضررة وهي ضحية لهذه الهجرة مستغربا من أن يتحصر الحديث عن الهجرة على ليبيا، رغم أن آثارها السلبية تمس أوروبا كلها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتطرقت المحادثات إلى الجوانب السياسية والإنسانية والاقتصادية لهذه القضية.

وأشار سوينج في بداية اللقاء بما تحقق من تطورات سياسية إيجابية منذ زيارته في مارس الماضي، وقال سوينج إنه «يزور ليبيا لمتابعة وتطوير الأداء فيما يخص مساعدة ليبيا في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية ومشكلة النازحين».

وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، وصل نحو 114 ألف مهاجر إلى جنوبي أوروبا منذ بداية العام الحالي، ووصل حوالي 82 في المئة منهم إلى السواحل الإيطالية. وأبحروا كلهم تقريبا انطلاقا من ليبيا.

من جهة أخرى أصدر القائد العام للجيش الوطني الليبي، المشير خليفة حفتر، تعليمات إلى رئيسي أركان القوات الجوية والبحرية بالتصدي لأية قطعة بحرية تدخل المياه الإقليمية الليبية، على أن تستثني التعليمات السفن التجارية المصرح لها بالدخول.

يأتي ذلك بعد إعلان الناطق باسم البحرية الليبية التابعة لحكومة الوفاق الوطني عن وصول السفينة الإيطالية «كوماندانتي بروزيني»، التابعة للقوات البحرية الإيطالية الأربعاء.

وكان على متن الباخرة الإيطالية مجموعة من الخبراء في تخصصات شتى وهي في طريقها إلى قاعدة طرابلس البحرية، لمساعدة البحرية الليبية وخفر السواحل في مكافحة الهجرة الغير قانونية داخل المياه الإقليمية الليبية قبالة ساحل طرابلس.

وبحسب موقع «سكاي نيوز العربية»، طلب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فايز السراج في وقت سابق من روما مساعدة سلطات طرابلس في مكافحة الهجرة غير الشرعية داخل المياه الإقليمية الليبية، الأمر الذي أثار حفيظة عدد من النشطاء وحقوقيين ليبيين اعتبروا هذه الخطوة بمثابة «انتهاك للسيادة» الليبية.